

له الشام كالتام النسب فلا يباع كبقية الاسب
فكل من اعتق عبدا أو عتق عنه باء له الواليعتق
ثم اولاده وحفده ثم ابناء عتيقه وعتيقه
وانما يشبه في الفرع اذا لم يكن قد سبق برفق قبل ذ
والن يكون من فرقه وعتق نعمتق له اذا نه احرق
ولم يكن احد الابن حرية كما مالت الاصل
فان يكون ابو حرة الاصل وامه عتيقة كما
او عتقه قالوا لا عتقه لمعتق امه والاب
ذاعند احمد والي عتيقة مغليين جانب الحر
وما كان والي فع غلب جانب فرقة المعتق
وانما يشبه في الفرع لو ان الوالين ان حرمه
ان اباة كان اذا كان فرقة لان يكون حرة الاصل او عتيقة
فان تزوج الم فرقة معتقة فانما بينهما واطلاقه
احصل واولاده لو لم الام وارثه على ذلك الحكم
حرة موالي ابان عتقه من معتق الام الذي قد سبقه
ومثلك في حكم موالي حرة ان اعتقه قبل ان يعتقه
ثم حرة موالي الاب ان اعتقه بعد حرة النسب
عن الاعم الشافعي على الصحيح فان هو يورث بر وصية لان اصبح
ثم له احكام منها الارث وهو الذي فيه هذا المبحث
وليس يورث الواء مطلقا وانما يرث به من اعتقا
ويورثه عاصبه ان هو والى سرتقا كالتب
فان

اصيلة

وحرة

البحث

فان يكون اعتق عبدا وتركه ثلاثه من كان قولهم هكذا
اول من تركه بن وبن له عن الربيعة وثالث عن ثمة كجمعة
ومات ذالاعتيق عنها فالثمة ميراث له والاعشرة
والا لثمة بنعي ولاء العتق بمحض اعتقا لمعتق معتق
ولكي يورثه من ولاء ونسب نحو اب العتق ومعتق الاب
كما كان عن معتق الارب وعن اب معتقه فالثمة
فان تركه اب معتق الارب فالثمة عن اب معتقه
وقد شمل عن بنين نحو الكوفة الشافعي مجلس الخليفة
باب **قسمته** **التركات**
وكما قدم من تأصيل كان امر التصحح للاصول
فهي وسيلتها لقسم التركات وفيه اوجدهم من تركه
اعداد الارب بها قد حصلها تناسب للذم انقصها
اصلا كغيرها وبها يستخرج غالب حقوق ال ترك فثمة
كالترك بالنسبة للاربعه وهكذا الثلاثة مع سبعة
وطرفتها ثلثة في العمل فلنقتصر على الارب في الجاه
فيطوارث من النسبة مما دل على حظ في التركات
فان سهم كل وارث والي في ما صح للثوارث
والثالث المجهول ثم الارب حرة ولاء من بعده من تركه
فان كان مجهولة كالعتق وقد تساوى في تركه
فان ترك سهام كل شخص فيها والحاصل ان قسمه عن تركها
فان تركها لقسمة من وراث من تركها كما عرفت
والتركة لغير قسم اربعها حصة من تركها

عن معتقه